

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مضمون البنود وعرض لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للجدول الزمني المعياري الوارد في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1، سوف نبدأ سلسلة الجلسات المواضيعية في عملنا بتناول مسألة المتابعة للقرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة خلال دورتها السابقة، إلى جانب عرض التقارير الذي يقدمه الممثل السامي المعني بترع السلاح. وسيجري تبادل الآراء هذا في إطار غير رسمي.

طلبت الأمانة العامة تقديم إعلان قبل أن أعطي الكلمة للممثل السامي السفير دوارتي. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ألاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية):
باسم أمانة اللجنة الأولى، أود أن أعرب عن تعازينا للسفير كانسيلا، رئيس اللجنة، والبعثة الدائمة للأردن في الحادث المأساوي الذي أودى بأرواح حفظة سلام من أوروغواي والأردن والركاب. إن أسماءهم ستظل محفورة أبد الدهر في ذاكرة الإنسانية الشاكرة لهم. وفي هذا الوقت، تتجه أفكارنا وصلاتنا إلى أسر الراحلين. سيدي الرئيس، أرجو أن تنقلوا تعازينا إلى حكومتي وشعبي أوروغواي والأردن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمين اللجنة جزيل الشكر على كلماته الطيبة ومواساته.

(تكلم بالإسبانية)

سأعلق الجلسة الآن بغية مواصلة مناقشتنا في إطار

غير رسمي.

عُُلِّقَت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت

الساعة ١٥/٣٠.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الإقليمية، التي تعمل في هذه المجالات - ناهيك عن منظمات المجتمع المدني الأخرى التي لا تُحصى، العاملة في جميع أرجاء العالم من أجل الأهداف نفسها - لما احتجنا إلى منصة أطول فحسب، وإنما إلى قاعة أوسع بكثير أيضاً. ومن حسن حظنا حقاً أنه كان هناك هذا القدر من التعاضد في الاهتمام الدولي بالجهود لتعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد انتشرت تلك المنظمات المتنوعة بسرعة وكثافة أكثر من أفتك الأسلحة نفسها. وقد أسهم ذلك التكاثر المؤسسي بلا ريب في الكثير من التقدم الذي أحرز في نقل العالم بعيداً عن تلك الأسلحة.

ولم يحظ هذا التطور بالاهتمام الذي يستحقه، لأنه يرمز إلى تغيير أساسي يجري في أمرين معاً، هما الأسلوب الذي تُدار به العلاقات الدولية، وبتحديد أكثر، تنامي الإدراك العالمي الواسع الانتشار لكيفية خدمة التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار لأهداف عالمية أخرى، خارجة تماماً عن النطاق التقليدي للسلم والأمن الدوليين.

ولننظر مجرد لحظة في التنوع الوظيفي للمنظمات التالية، التي تشارك كلها في نوع من النشاط المتعلق بتحديد أو التخلص من أنواع معينة من الأسلحة أو العنف المسلح المرتبط بتلك الأسلحة، بما فيها الإرهاب. وبالإضافة إلى المنظمات التي ذكرتها للتو، قد تشمل تلك المنظمات، على المستوى العالمي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة ومؤسسات أخرى لا حصر لها في منظومة الأمم المتحدة.

واهتمام تلك المنظمات بمسائل تتعلق بالأسلحة والعنف المسلح، يُثبت تفهماً متنامياً في جميع أرجاء العالم بأن نزع السلاح وعدم الانتشار هما ما أسماهما الأمين العام الخير

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كما هو مبين في برنامج عملنا، تشرع اللجنة الآن في تبادل للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بشأن الوضع الراهن في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية المكلفة بولايات في ذلك المجال.

أود أن أرحب بالمدعوين اليوم. وبسبب التضارب في الالتزامات، لم يتمكن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من الحضور هنا اليوم. والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيخاطب اللجنة في جلسة يوم الجمعة. وفي الطاولة المستديرة اليوم، سنبداً الاستماع إلى بيانات في إطار الفريق المواضيعي المعني بالأسلحة النووية. وسأعطي الكلمة أولاً لمشاركينا في النقاش لكي يدلوا ببياناتهم. ومن ثم، سنلتقي بشكل غير رسمي، وستتاح للوفود فرصة طرح الأسئلة على المشاركين في النقاش.

أعطي الكلمة الآن للسفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، لكي يخاطب اللجنة.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح)

(تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن جداً على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في هذا النقاش إلى جانب زميلي المرموقين، السفير تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسيد سيرجي أوردزونيكيدزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. وقد أوضح الرئيس أسباب غياب زميلين آخرين. وأفهم من ذلك أن السيد بفيرتر سيكون معنا في الأسبوع المقبل.

وبالطبع، لو كان هذا الفريق تمثيلاً حقاً لجميع المنظمات الدولية والحكومية الدولية، والإقليمية ودون

الإرهاب، التي تضم عضويتها الراهنة ممثلين من ٢٤ منظمة ومكتباً في منظومة الأمم المتحدة برمتها. وإذ تسعى فرقة العمل لضمان التنسيق والاتساق الكاملين لجهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، فإنها تؤدي دوراً حيوياً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أقرتها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٦. ويكمن في صلب هذه الاستراتيجية جهد حثيث لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وكانت إحدى النتائج الأخيرة لذلك التعاون هي تطوير نموذج قاعدة بيانات للحوادث المتصلة بالمواد البيولوجية لتكملة قاعدة بيانات الجرائم البيولوجية التي يقوم الإنتربول بدراساتها.

وشهدت المنظمات الحكومية الدولية طوال السنوات تطوراً مماثلاً على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وفيما واصلت تلك المنظمات نموها، شهدنا أيضاً توسعاً في الأرقام، والمدى الجغرافي، وبناء الشبكات وتنوع منظمات إضافية لا حصر لها في المجتمع المدني، تشارك في الالتزام المشترك بالنهوض بمداول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ما يتعلق بمكتب شؤون نزع السلاح، فإن تعاوننا مع المنظمات الحكومية الدولية لا يقتصر، بأي شكل من الأشكال، على تلك التي تتعامل مع أسلحة الدمار الشامل. فعلى سبيل المثال، نحن أيضاً نعمل - على أساس يومي حريفاً - مع منظمات محلية ودون إقليمية وإقليمية، لتعزيز الجهود في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح. ومكتبنا هو مركز تنسيق تلك الجهود بين الوكالات في الإطار الأوسع للعمل المشترك بين وكالات منظومة الأمم المتحدة.

ففي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، عقدنا اجتماعين إقليميين بشأن مسائل الأسلحة الصغيرة، بالتعاون الوثيق مع

العام العالمي الذي يقدم المكاسب للجميع. ويتنامى إدراك مماثل بأنّ للانتكاسات والإخفاقات في تحقيق تلك الأهداف آثاراً سلبية أيضاً في مجتمعات واقتصادات كاملة برمتها.

وإذ يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون نزع السلاح، بالشراكة مع عدة منظمات حكومية دولية - طوال عدة عقود في بعض الحالات، فإنه وأسلافه في الأمانة العامة سعوا طويلاً لتعزيز القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بينما هم يعملون أيضاً لمنع انتشارها أو حيازة الإرهابيين لها. وتشمل تلك الجهود دعمنا الموضوعي والإداري لمؤتمر نزع السلاح في جنيف. ويمتد هذا أيضاً إلى جهودنا الدؤوبة لمساعدة ودعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإنني أتطلع بشوق إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نحذف عبارة "اللجنة التحضيرية" من اسم تلك المنظمة الحيوية، وقد لا يكون بعيداً جداً.

ومكتبي منهمك أيضاً في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية، لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - وهو جهد يسعى إلى مساعدة الدول في مناطق مختلفة، بناءً على طلبها، من خلال بناء القدرات، ولا سيما في ما يتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالمواد والتكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة الفتاكة. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومات دول عدة، نظم مكتبي هذا العام حلقات عمل في قطر وفانواتو وكوستاريكا. ونُعد حالياً حلقة عمل ستُعقد في مصر في كانون الأول/ديسمبر. وقد مكّنت حلقات العمل تلك مسؤولي المنظمات الوطنية ودون الإقليمية من تبادل آراء مثمر مع ممثلين من منظمات حكومية دولية، بينها عدة منظمات ممثلة تقليدياً في هذا الفريق.

ومكتب شؤون نزع السلاح مشارك فعال في فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة

أهداف نزع السلاح. ولكن، فيما يواصل العالم تلك العملية من النمو التنظيمي والتعاون، وفيما تتوثق الروابط بين تلك المنظمات مع الزمن، وفيما يصبح الجمهور أكثر وعياً بالمساهمات الإيجابية من تلك المنظمات - ولعدم إمكانية الاستغناء عنها في الحقيقة - فإن ذلك يستتبع أن يتوافر لتلك المنظمات المزيد من الموارد المؤسسية، بحيث يمكنها أن تنجز ولاياتها بشكل أفضل.

ومن المؤسف أن جميع المنظمات والهيئات المثلة في هذا الفريق اليوم - بما فيها مكثي لشؤون نزع السلاح بالذات - واجهت قيوداً مختلفة على قدراتها، تعيق قدرتها على إنجاز جميع تلك الولايات. وبعض تلك القيود تتعلق بالميزانية، وبعضها يتعلق بتوافر الموظفين المتخصصين وبعضها الآخر ذو طابع سياسي. وكما هي الحال في البيروفرطيات الوطنية، يجب على مكاتب محددة أن تتنافس على الأموال والموارد، مقابل تنافس المصالح المؤسسية. والخطورة في هذه البيئة هي أن الموارد ستخصص على أساس معادلة صفرية، حيث الأموال اللازمة للنهوض بإحدى المصالح العامة العالمية، ستؤخذ ببساطة من أموال لازمة للنهوض بمصلحة أخرى. وتصبح هذه الخطورة حذية بشكل خاص حين يتعلق الأمر بجهود القضاء على أفتك أسلحة العالم أو تحديد الأسلحة التقليدية.

لكن بناء القدرات في ما بين المنظمات الحكومية الدولية يستدعي أكثر من مجرد الأموال والأفراد. إنه دالة على مستوى التعاون والتنسيق وتكامل الجهود في ما بين تلك المنظمات أيضاً. واعتراضاً من الأمين العام بذلك، فقد وافق على المشاركة في اجتماع مشترك مع رؤساء منظمات حكومية دولية، تُعنى بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى نطاق أوسع، يمكن للمرء أن يقول إن التحدي الأكبر، الذي نواجهه بصورة جماعية لأقل متصلة أقل اتصالاً

منظمات دون إقليمية وإقليمية. وجرى تنظيم الاجتماع في منطقة المحيط الهادئ مع أمانة متتدى جزر المحيط الهادئ، بينما تم تنظيم اجتماع منفصل لدول من شرق وجنوب أفريقيا مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. وقد أنتج كلا الاجتماعين وثائق ختامية موضوعية تُسهم في عملية المتابعة بعد اجتماع العام الماضي من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه.

ويسعدني جدا أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كرّس اجتماعاً في آب/أغسطس لأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وأصدر بياناً يعرب فيه عن رضاه بالجهود الأخيرة للمركز، لتوسيع عملياته بحيث تغطي أفريقيا كلها. كما رحب المجلس بالتعاون المتزايد بينه وبين الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى مختلفة.

وأعتقد أن مجمل تلك التطورات - وبالتحديد، هذا التزايد والتنوع للمنظمات الحكومية الدولية، والاهتمام المتنامي لدى المجتمع المدني، والقيادة المستتيرة التي أظهرها قادة الحكومات الوطنية - هي توجهات تحسن، بشكل بارز، الآفاق لنجاح نهائي في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا التقدم يسهم في النهوض بأهداف هامة أخرى، بما فيها الحد من العنف المسلح ومنع أعمال الإرهاب الكارثية.

لقد سمعنا جميعاً أن عدم توفر الإرادة السياسية مسؤول في النهاية عن عدم إحراز نجاح أكبر في تحقيق

للمنظمات الحكومية الدولية أدوار حيوية تؤديها. وآمل
لمناقشة اليوم أن تسهم في توضيح مدى الأهمية التي تتسم بها
تلك الإسهامات المحتملة وغير المحدودة، في صون السلم
والأمن الدوليين في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير دوارتي
على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيرجي
أوردزونيكيدزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد أوردزونيكيدزي (الأمين العام لمؤتمر نزع
السلاح) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني حقاً أن أشارك في
هذه المناقشة، لأنني أعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو أحد
أهم الهيئات الدولية التي تتعامل مع نزع السلاح. فليس نزع
السلاح الدولي وحده هو الذي يعتمد على نتائج أعمال
المؤتمر، وإنما تعتمد عليه أيضاً الأجواء والتطورات الدولية،
فضلاً عن الثقة بين الدول وأشياء أخرى عديدة. إنه في
الحقيقة ذو طابع جغرافي سياسي فعلاً.

وقصة النجاح الكبرى لمؤتمر نزع السلاح حالياً، هي
حقيقة أننا استطعنا إقرار برنامج عمل في ٢٩ أيار/مايو. فقد
أنهى ذلك مأزقاً للمؤتمر دام عقداً من الزمن. والشئ الهام
هو أن برنامج العمل لعام ٢٠٠٩ اعتمد بتوافق الآراء
وأصدر بوصفه وثيقة رسمية. واعتماد برنامج العمل، الذي
فتح الطريق أمام بدء العمل الموضوعي، كان موضع ترحيب
واسع جداً، بوصفه إنجازاً تاريخياً حقيقياً. وبإقرار المؤتمر
لبرنامج عمله، يكون قد قرر بدء المفاوضات بشأن عقد
معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة
النووية، وبدء المناقشات الموضوعية بشأن ثلاثة بنود أخرى
في جدول الأعمال: نزع السلاح النووي، ومنع سباق تسلح
في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية.

بخصائص منظمات محددة بذاتها منه بالتطور المحلي
للمنظمات الدولية بوصفه عملية مستمرة.

وعقبنا الكبرى في مكتب شؤون نزع السلاح هي
الفجوة التي ما فتئنا نواجهها بين التوقعات المرتفعة والحالة
الثابتة أو المتناقصة للموارد المتوافرة لتحقيق تلك التوقعات.
وفي تلك الظروف، نقدّر تقديراً عالياً كل فرصة للعمل
بتعاون وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية في المجال النووي،
وبخاصة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن العمل مع
المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في جميع مجالات تحديد
الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل بأن نوسّع
ذلك التعاون في السنوات المقبلة، بينما يمضي جدول أعمال
نزع السلاح قدماً.

وإننا نواصل جهودنا بفعالية لتعزيز تنفيذ جدول
الأعمال الشامل لنزع السلاح وعدم الانتشار، على
المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ومن بين تلك
الجهود، نستكشف البرمجة المشتركة وتعزيز تبادل المعلومات،
والحلقات الدراسية والمنشورات المشتركة، وتقييمات
الدروس المستفادة وتوسيع أشكال أخرى من التعاون مع
المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن التعاون مع
المجتمع المدني.

وبموجب الميثاق، فإن أحد الأهداف الرئيسية للأمم
المتحدة هو أن تكون محوراً لاتساق أعمال الأمم في بلوغ
غاياتها المشتركة. وإنني أعتبر ذلك مسؤولية ذات أهمية خاصة
في بلوغ الغايات المشتركة المتعلقة بنزع السلاح وعدم
الانتشار ومنع الأعمال الإرهابية. وألمس لدى جميع الدول
الأعضاء عزماً جديداً، لا يقتصر على مجرد إعادة تأكيد تلك
الغايات التاريخية، وإنما على مضاعفة جهودنا الجماعية
لتحقيقها. وهذه مهمة جماعية كبرى، ستكون فيها

وتأكيداً لهذه الأهمية، دعا مجلس الأمن، في القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذته في الاجتماع الرفيع المستوى في الشهر الماضي، المؤتمر إلى البدء بتلك المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ومن غير المسبوق لمجلس الأمن أن يدعم تفصيلاً ما نفعله في مؤتمر نزع السلاح.

وبرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر هذه السنة، يتوقع أيضاً تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة لإجراء مناقشات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي، ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات أمن سلبية. وقد كان هذا انعكاساً واضحاً للرغبة الشديدة لدى الأعضاء في إحراز تقدم بشأن جميع المسائل الجوهرية الأربع، وبدء المفاوضات بشأن هذه المسائل الثلاث لاحقاً.

وجاء اعتماد برنامج العمل تنويجاً للتقدم الذي أحرزته مؤتمر نزع السلاح طوال السنوات الأربع الماضية. ومع أن المؤتمر لم ينجز رسمياً عملاً موضوعياً طوال أكثر من عشر سنوات، فقد شارك في مناقشات مواضيعية، وذلك أمر هام جداً. وكانت لدينا مناقشات مواضيعية بشأن جميع البنود السبعة المدرجة في جدول الأعمال منذ عام ٢٠٠٦.

وطوال السنوات الثلاث الماضية، عقد المؤتمر مناقشات منظمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال - في عام ٢٠٠٦، كما ذكرت، بتوجيه رؤسائه، ومنذ عام ٢٠٠٧، بقيادة المنسقين السبعة الذين عينهم رؤساؤه. وقد سجلت النتائج في الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. ويعني هذا، ببساطة، أن المؤتمر قد أنجز فعلياً، طوال هذه السنوات، عملاً موضوعياً تحضيرياً، بإجراء مداولات بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله، ممهداً بذلك الطريق لمفاوضات حقيقية في جدول أعماله.

ومع أن مؤتمر نزع السلاح أقر برنامج عمله في عام ٢٠٠٩، فإنه لم يستطع أن يمضي في تنفيذ ذلك البرنامج

وبالإضافة إلى ذلك، قرر المؤتمر تعيين ثلاثة منسقين خاصين للبنود الأخرى في جدول الأعمال. ومن المؤسف أن عدم الاتفاق على المسائل الإجرائية والتنظيمية - بشكل أساسي على الجدول الزمني لتنفيذ برنامج العمل، وبدرجة أدنى على تعيين موظفي المكتب - منع المؤتمر من بدء أعماله الموضوعية.

ومع أننا أحرزنا قدراً معيناً من التقدم، فإنني أود أن قول بضع كلمات بشأن الحالة اليوم، التي أعتبر أنها تشمل زخماً متزايداً لنزع السلاح.

والإنجاز التاريخي في مؤتمر نزع السلاح لم يأت في فراغ سياسي، كما ذكرت بإيجاز في البداية. فقد جاء في سياق الإطار الأوسع للمناخ السياسي الدولي المتزايد الإيجابية، والدبلوماسية المتعددة الأطراف النشطة. وطوال هذه السنة، شهدنا تغييراً كبيراً في البيئة الأمنية الدولية، أدى بشكل متزايد إلى النهوض بجدول أعمال نزع السلاح. فقد لوحظ هذا التغيير الهائل، طبعاً، في المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية في منتديات مختلفة، ومدن مختلفة وبلدان مختلفة.

وتولى مؤتمر نزع السلاح البدء بالمفاوضات. وكان أهم إنجاز له هو إعادة تثبيت قراره بالتفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على أساس ما يسمى تقرير شانون والولاية الواردة فيه. وعلى مدى سنوات، اعتبر التفاوض بشأن معاهدة المواد الانشطارية خطوة تالية منطقية، في أعقاب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واعتقد أن زميلي، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيقدم المزيد من التفصيل بهذا الشأن. وقد اعتبر التفاوض تدبيراً أساسياً في نظام عدم الانتشار العالمي، وخطوة لا غنى عنها نحو نزع السلاح النووي.

فهناك إمكانية للمضي قدماً إذن، وهذه العلامات الإيجابية تعزز تفاؤلي بأن المؤتمر سيتمكن من تجاوز الصعوبات الراهنة، والبدء بعمل موضوعي في السنة المقبلة. ولكن يجب على المؤتمر أن يحافظ على الزخم الحالي. وفي هذا الصدد، أودّ أن أعرض بعض الاقتراحات.

أولاً، يجب أن نحافظ على الظهور السياسي والعام البارز للمؤتمر. وكما تعلمون، فقد جاء عدد من القادة السياسيين، بينهم وزراء خارجية والأمن العام لمنظمتنا بشكل خاص، لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح أثناء دورة عام ٢٠٠٩. وقد أسهموا إسهاماً كبيراً في هذا الاتجاه، مما يساعد على الارتقاء بالسمعة السياسية والعامة للمؤتمر. ودعمهم للمؤتمر أساسي في الحفاظ على الزخم الحالي. لذا، أحث جميع الدول الأعضاء على أن توصي قادتها السياسيين بأن يخاطبوا مؤتمر نزع السلاح في السنة المقبلة.

ثانياً، يجب أن نحفظ ونُدعم التعاون فيما بين رؤساء المؤتمر. وقد تم الحفاظ على تقليد التعاون بين الرؤساء، المعروف بصيغة الرؤساء الستة، لسنة رابعة، وهذا ما يسر، بقدر كبير، الاعتماد الناجع لبرنامج عمل عام ٢٠٠٩. واستمرار هذه الممارسة أساسي للحفاظ على الزخم الحالي. وهناك دلائل على أن الرؤساء المقبلين لعام ٢٠١٠ متوجهون نحو مواصلة هذه الممارسة. ولهذا، أودّ أن أهنئ ينجلا ديش على قيادتهما في إطلاق وتأمين الاتساق المبكر بين الرؤساء الستة للعام المقبل.

ثالثاً، يجب أن نبدأ مشاورات مبكرة بشأن برنامج العمل لعام ٢٠١٠. والتحدي الأكثر إلحاحاً هنا هو تعزيز توافق آراء مبكر على هذا البرنامج. ومن المهم أيضاً الاستناد إلى القرار CD/1864. ولدى القيام بذلك، ينبغي، بالطبع، أن تؤخذ في الحسبان الشواغل المشروعة لدى جميع أعضاء المؤتمر. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي لقرار هذه السنة أن

بسبب عدم الاتفاق على المسائل الإجرائية. وكان ذلك مؤسفاً جداً، لكنه يحدث أحياناً أن يقابل الزخم الإيجابي والتطورات الإيجابية بأشياء أقل إيجابية.

وطوال ثلاثة أشهر، بذل الرؤساء المتعاقبون - الذين أودّ أن أشكرهم شكراً جزيلاً - قصارى جهدهم لمعالجة هذه الشواغل والبحث عن حل مرض لجميع الأعضاء، لكن توافق الآراء على كيفية تنفيذ برنامج العمل، أثبت أنه بعيد المنال. لذا، كانت لدينا جرعة صغيرة من الشك. وإخفاق مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ برنامج العمل أدى إلى إحباط وخيبة أمل هائلين لدى أعضائه.

وقد أثار هذا الإخفاق أيضاً أسئلة متعلقة بصلاحيات القرار CD/1864، الذي كان مشروعاً حساساً للتوافق. وجرى تضخيم تلك الشواغل بالعزوف المستجد عن إبراز أهمية القرار CD/1864 في التقرير السنوي وفي مشروع قرار الجمعية العامة بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح (A/C.1/64/L. 41). لكنني أبقى متفائلاً في الوقت نفسه، وأعتقد أن الأغلبية الساحقة من ممثلي الدول الأعضاء في المؤتمر تشارك في هذا المزاج التفاؤلي.

ومع اقتراب نهاية دورة عام ٢٠٠٩، كان أعضاء المؤتمر يجهّدون الطريق لبدء مبكر بالمفاوضات في السنة المقبلة، عام ٢٠١٠. لذا، فقد طالبوا الرؤساء الحاليين والمقبلين ببدء المشاورات بهدف ضمان إقرار مبكر لبرنامج العمل في السنة المقبلة.

وبعد مفاوضات شاقة، أعدّ المؤتمر أيضاً تقريراً موضوعياً إلى الجمعية العامة (A/64/27) بروحية التعاون. وعلى الرغم من الخلاف الموضوعي بشأن كيفية إبراز أهمية القرار CD/1864، كانت هناك رغبة جامحة في الحفاظ على الروح الإيجابية الراهنة، ونقل الزخم الحالي إلى دورة عام ٢٠١٠.

كانت. فليس على الأعضاء أن يسافروا إلى جنيف أو فيينا أو لاهاي. والمنظمات ذات الولاية في تغطية المجالات ذات الصلة موجودة هنا وحاضرة، بشكل مريح للأعضاء، مما يهيئ لإجراء استعراض عام يشمل عملياً الموضوع بأكمله. ومن المأمول أن نتمكن من تعزيز الحوار بشكل تفاعلي. كما يؤمل بأن يطرح الأعضاء نقاطاً يمكننا أن نعملها على شكل أسئلة. وأعتقد أن هذا متدنى يمكننا أن نستخلص منه أكثر مما استخلصناه حتى الآن.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط. أولاً، أود أن أتناول التطورات في اللجنة التحضيرية. ثانياً، أود أن أتناول بناء القدرات. وكنا قد اتفقنا، قبل هذه الجلسة، على أننا قد نؤكد مسألة واحدة، يمكن أن تكون صلة وصل بين المنظمات المختلفة، وأود أن أفعل الشيء نفسه مع بناء القدرات. ثالثاً، أود أن أتكلم قليلاً عن الإطار الأوسع، وعن مبعث أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأعمال اللجنة.

واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن اللجنة الأولى تشكل، تاريخياً، المنتدى لبناء توافق الآراء. وهي ما انفكت تشكل المنتدى لردم الفجوات. كما أنها المنتدى لدعم تطوير المعايير الدولية التي يمكن أن تفضي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار الفعّالين. ولا يمكن أن تكون هناك مسؤولية أكبر من ذلك. وليس مصادفة أن القرار الأول للجمعية العامة، في عام ١٩٤٦، دعا إلى

”إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى، التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل، من الترسانات الوطنية“ (القرار ١ (د-٨)، الفقرة ٥ (ج).

وكانت هناك بعض الإنجازات البارزة منذ ذلك الحين، ولكن كانت هناك انتكاسات عديدة أيضاً. وقد ألقى

يطالب الرئيس الحالي، السفير النمساوي ستروغال، والرئيس المقبل، السفير هنان ممثل بنغلاديش، ببدء المشاورات بدون إبطاء، بشأن برنامج العمل لعام ٢٠١٠، بما فيه المسائل الإجرائية المتعلقة بتنفيذه.

وختاماً، أود أن أؤكد على أن دورة عام ٢٠١٠ شهدت زيادة ملحوظة في كثافة أعمال المؤتمر. وكان اعتماد القرار CD/1864 ذروة إنجازاته هذه السنة. وعلى الرغم من التطورات اللاحقة المخيبة للآمال، هناك توقعات عالية لدى الأعضاء بإنجاز آخر، يتمثل هذه المرة ببدء العمل الموضوعي، بما فيه المفاوضات. وأود أن أؤكد على أننا نحتاج إلى بدء المفاوضات على أساس برنامج العمل.

وبإقرار برنامج العمل لهذه السنة، يبدأ مؤتمر نزع السلاح مرحلة جديدة، وينبغي ألا تكون هناك عودة إلى مآزق الماضي. وإنني، بدوري، سأفعل كل ما أستطيع لمساعدة أعضاء المؤتمر على بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد توث (الأمين التنفيذي، اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أعود ثانية. كما يشرفني أن أجلس هنا على المنصة إلى جانب سيرجيو دوارتي وسيرجي أوردزونيكيدزي. وقد يكون لديكم شعور بتكرار المشهد. فيها نحن نعود ثانية. وهذه ليست السنة الأولى التي يكون لنا فيها هذا النقاش التفاعلي.

واسمحوا لي أن أبدأ بإبداء ملاحظة بشأن تفرد هذه الهيكلية. إنها مركز جامع لتلبية جميع الاحتياجات، كما

الدولي بالمعاهدة واللجنة. وفي إعلان ختامي قوي للهجة، اعتمد بتوافق الآراء، دُعيت الدول المحجمة عن الانضمام إلى المعاهدة إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بحيث يمكن بدء نفاذها. وقد عرض الأمين العام، الذي أودعت لديه المعاهدة، أخبار الإعلان الختامي الذي أقر بالإجماع عند عتبة مجلس الأمن. ودعا الأخير بدوره إلى بدء نفاذ المعاهدة في موعد مبكر.

لقد كانت تجربة تحويلية. ولم يعد السؤال اليوم عن بدء نفاذ المعاهدة، وإنما متى سيكون ذلك. وللقيام بهذا، نحتاج إلى ثلاثة أشياء: هي القيادة، والقيادة والمزيد من القيادة. إننا بحاجة إلى عمل حازم ورفيع المستوى من جانب المجتمع الدولي، للوصول إلى الشوط الأخير. واللجنة الأولى تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وقد حان الوقت لكي يشارك أعضاء هذه اللجنة في حوار موجّه نحو النتائج وعمل ملموس. إنه أوان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهذه المعاهدة ترتيب توحيدى، يمكن للمجتمع الدولي أن يلتقي حوله. وهي اليوم تستقطب عضوية عالمية تقريباً. وبالإجمال، وقّع عليها ١٨٢ بلداً. وقبل عشر سنوات، لم يكن هناك سوى ٥٠ تصديقاً على المعاهدة، بينما أصبح هناك اليوم ١٥٠ دولة مصدقة عليها. وعلى الرغم من تحديات العقد الماضى، فإن هذا يشكل ١٠٠ صوت إضافى من الدعم. وهذا إنجاز استثنائى حقاً، لكنه يبقى هناك تسع دول بين ٤٤ دولة، لا بدّ من تصديقها على المعاهدة لبدء نفاذها.

كما أننا في اللجنة التحضيرية ممتنون لأن آفاق بدء نفاذ المعاهدة تبدو أكثر إيجابية بكثير مما كانت عليه طوال سنوات عديدة. فقد أصبحت اللجنة قاب قوسين أو أدنى من

إرث السنوات القليلة الماضية ظللاً قائماً على قدرة هذه اللجنة على أداء واستخدام دورها وطاقاتها التاريخيين على النحو المحدد. ومن حسن الطالع أننا نشهد عصرًا جديدًا - عصرًا يمكن، بل يجب، أن يتشكل فيه عالم جديد. والمناخ الدولي المتغير يعدّ أكثر من أي وقت آخر، ببداية جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ويعود إلى الأعضاء إذا أرادوا، وإلينا جميعاً، أن نجسّد في النهاية إرادة مجتمع الأمم التي أعرب عنها منذ نحو ٦٠ عاماً.

لقد كان عام ٢٠٠٩ سنة متميزة. فأحداث الشهر المنصرم وحدها أوجدت ظروفًا لم يكن ممكناً الحلم بها تقريباً قبل بضع سنوات. وكان هناك تنشيط متجدد ومستدام للجهود الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. إذ قدّم قادة عالميون عديدون، بينهم الأمين العام وجهات فاعلة غير حكومية موقّرة، اقتراحات ملموسة لبلوغ هذه الغاية. وقد أكد اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى في الشهر الماضى (انظر S/PV. 6191) على الالتزام بالعمل من أجل بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي الأسبوع الماضى بالتحديد، جرى منح أرفع جائزة سلام في العالم، للرؤية والعمل من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية بين أمور أخرى. فالإرادة السياسية للمجتمع الدولي واضحة. وعلينا الآن أن نترجم تلك الإرادة إلى إجراء ملموس.

ونحن في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ممتنون لنتائج المؤتمر السادس المعنى بتسهيل بدء نفاذ تلك المعاهدة. وقد عقد هذا المؤتمر هنا في نيويورك في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، بالتزامن مع اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى. وحضره أكثر من ١١٠ بلدان. ومثّلت فيه أربعون بلداً على المستوى الوزاري. وقد كان المؤتمر، الذي تشارك في ترؤسه وزيراً خارجية فرنسا والمغرب، تعبيراً واضحاً عن الثقة المستمرة لدى المجتمع

مع دولنا الأعضاء. فقد وفّرت اللجنة المئات من فرص التدريب على التكنولوجيات المرتبطة بنظام التحقق للباحثين والعلماء من الدول الأعضاء. ولكي تضمن اللجنة استعداد الدول الأعضاء لبدء نفاذ المعاهدة، فإنها تزود تلك الدول بالمساعدة المتعلقة بالمسائل التشريعية والدستورية المنبثقة عن المعاهدة. وتعمل اللجنة أيضاً بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، لكي تنشئ مراكز بياناتها الوطنية. وبتوفير التدريب الضروري، والبنية الأساسية والمعدات التقنية، نضمن للدول الأعضاء أن تحني مكاسب هذه المنظمة المتميزة. ولهذه المهارات الجديدة أثر واسع على مجالات أخرى من التنمية.

لقد درّبت اللجنة منذ إنشائها ١٧٠٠ في ومهني من ١٤٧ دولة عضواً. وهي لا تزال تعمل مؤخراً مع المانحين وصناديق التنمية الدولية لضمان التمويل اللازم. ونحن حالياً في المرحلة الثانية من تنفيذ ما نسميه "المشروع الرائد" لتمويل مشاركة خبراء تقنيين من البلدان النامية، في الاجتماعات الرسمية للجنة طوال سنة كاملة. ويقوم بتمويل المشروع ١٧ مانحاً من بلدان متقدمة النمو ونامية معاً، ومن منظمات. وهذا عمل يُثبت اقتناع هؤلاء بالقيم النبيلة متعددة الأطراف، ونحن ممتنون لجميع أولئك الشركاء.

وإننا نعمل حالياً مع الاتحاد الأوروبي على مشروع متعدد السنوات، لمساعدة الدول الأعضاء من أفريقيا في إنشاء مراكز بياناتها الوطنية. وستشمل المرحلة الثانية من المشروع بلداناً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذه المراكز ضرورية للجهود الرامية إلى الحصول على البيانات القيمة وتحليلها، وعلى المنتجات الأخرى المتأتية من نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي. ومن خلال مزيج من التدريب، ووحدات التعلم الإلكتروني، وحلقات العمل الإقليمية وتوفير المعدات، نأمل بأن نمكّن ٢٩ دولة عضواً في أفريقيا، وثمانية بلدان في أمريكا اللاتينية، من أن تكون متكافئة تكافؤاً كاملاً مع بقية الدول الأعضاء.

إنجاز ولايتها. ومن خلال تفانيها والتزامنا وعملنا الدؤوب، بتنا نقرب من نقطة التأهب لبدء نفاذ المعاهدة.

لقد أنشأت اللجنة نظام تحقق بقيمة بليون دولار. ونحو ٨٠ في المائة من محطات الرصد العالمي، التابعة لأنظمة الرصد الدولية، ترسل بالفعل بيانات معيارية تشغيلية إلى المقر في فيينا. وقد تضاعف حجم البيانات المرسلة من المحطات إلى مركز البيانات في فيينا ثلاث مرات طوال السنوات الخمس الماضية. وتمّ تركيب بنية أساسية للاتصالات العالمية بغية نقل تلك البيانات. وأحرز تقدّم هام في أساليب التجهيز وبرامجه في جميع تقنيات التحقق.

وقد جرّب النظام واختبر، وبخاصة في التفجيرين التجريبيين اللذين نفذتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. لقد كانت تلك التجارب مستنكرة، لكنها أثبتت موثوقية النظام. وقد نال النظام أيضاً ثقة وموافقة المجتمع العلمي في إطار مشروع دراسات علمية، يشارك فيه أكثر من ٥٠٠ عالم.

ليست هذه كل الحكاية، وبإذنكم، سيدي، أودّ أن أتناول مسألة بناء القدرات. إننا في اللجنة نقدر القيمة الحقيقية للاستثمار الذي أوكلته إلينا الدول الأعضاء. ونحن نعتبر هذا الاستثمار منهجاً للمعرفة العلمية وبناء القدرات في الدول الأعضاء. والدول الأعضاء من البلدان النامية هي المستفيدة الرئيسية المحتملة من الاستثمار. ونظام التحقق الفريد الذي يجري تشكيله، يوفر مجموعة من الفرص للتطبيقات في البحث العلمي والحياة اليومية. وتكنولوجيا الرصد تقدّم ميزة واضحة، سواء كان ذلك في مجال إنذار تسونامي المبكر، أو سلامة الطيران أو تغيير المناخ أو أبحاث الحياة البحرية.

وبصفتنا منظمة تعمل في أحدث المعرفة العلمية والتكنولوجية، فإننا مصممون على التشارك في تلك المعرفة

السلمي للطاقة النووية. إنه ليس كافياً بذاته، ولكنه ضروري للنجاح.

ولا بد من إيجاد توافق آراء جديد قبل عام ٢٠١٠. فالمعاهدة ليست الإجابة عن جميع التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار، لكن بدء نفاذها قد يمهّد الطريق لمعالجة العديد من التحديات الأكثر صعوبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد توث على بيانه.

أودُّ الآن أن أُمْنَح اللجنة الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع محاضرينا، بعقد جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية. وإنني أشكر محاضرينا الثلاثة على بياناتهم، التي أعتقد أنها كانت مفيدة حقاً لأعمال هذه اللجنة. لذا، دعوت الممثلين إلى المشاركة بفعالية في جلسة الأسئلة والأجوبة. وأعتقد أنه يجب علينا تحقيق الفائدة القصوى من فرصة وجود هذه الشخصيات العامة الثلاث معنا، لكي نسبر أعماق المواضيع التي تحظى باهتمام لجنّتنا. وقبل المضيّ إلى الجزء غير الرسمي من الجلسة، سأعلن تعليقها.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نبدأ الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن مسألة الأسلحة النووية. أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بشأن الموضوع قيد النظر.

السيد هلغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل صربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ولا يمكن لبدء النفاذ أن يكون أولوية حقاً، إلا إذا اعتقد المجتمع الدولي أن المعاهدة جديرة بذلك. فبدء النفاذ سيُغلق الباب بصورة نهائية أمام التجارب، ويجعل المعيار الدولي القائم مُلزماً قانوناً. إنه سيضع نظام التحقق موضع التنفيذ. وهو سيُتيح لنا معالجة مسائل الامتثال بشكل ملائم. وهذا أمر هام جداً بحدّ ذاته، لكنّ المعاهدة ذات أهمية كبرى تفوق ولايات اختصاصها. إنها حفاز لترع السلاح النووي. وهي تشكّل حاجزاً قانونياً صارماً أمام التجارب النووية، كإجابة بذلك استحداث أنواع وتصاميم جديدة من الأسلحة النووية. إنها تدبير قوي لبناء الثقة والأمن، يضمن للاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن تبقى سلمية.

وفيما نحن نُحضّر لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠، أودُّ أن أعرض على الأعضاء الفكرة التالية. فكثيرون يعتقدون أنه يجب إحراز تقدم بارز بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول عام ٢٠١٠، إذا أُريد لمؤتمر الاستعراض أن يكون ناجحاً. وهناك القليل من الشكّ بأنّ التقدم نحو بدء النفاذ أمر أساسي لنجاح مؤتمر الاستعراض. وقد يكون بدء النفاذ المبكّر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هو الحفاز اللازم لتحديد بداية نموذج جديد لنظام منع الانتشار بأكمله.

وإحراز التقدم بشأن المعاهدة يمهّد الطريق للتقدم بشأن التدابير الأخرى الضرورية، لتعزيز نظام عدم الانتشار برمته. فالمعاهدة هي أحد التدابير التي يمكن أن يُبنى حولها توافق آراء دولي فعّال قبل عام ٢٠١٠. وتلك التدابير قليلة جداً، ويمكن تحقيق هذا التدبير. وهذا يعني إحراز التقدم بشأن جميع الأركان الرئيسية الثلاثة. فهو، بشكل ما، يردم الفجوة بين أوجه التركيز المختلفة على هذه الأركان من جانب الأطراف المختلفة في معاهدة عدم الانتشار. كما يبرز الالتزام بترع السلاح، ويعزز منع الانتشار وييسّر الاستخدام

قبل النجاح في بناء توافق في الآراء على الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإن الأجواء البناءة التي سادت دورة اللجنة في هذا العام تمنحنا سببا للتفاؤل.

وفي جلسات اللجنة، عرض الاتحاد الأوروبي رؤيته بشأن الدورة الاستعراضية لعام ٢٠١٠ وقدم اقتراحات ملموسة لذلك الغرض. ينبغي أن تساعدنا الدورة الاستعراضية الحالية في إعادة التأكيد على الإحساس بوحدة الهدف وإيجاد سياق دولي أكثر أمنا بالإعراب عن الدعم الكامل لأهداف المعاهدة والتزاماتها ومعالجة القضايا الرئيسية المطروحة في إطار جميع الركائز الرئيسية الثلاث للمعاهدة وبإظهار القدرة على التصدي للتحديات الراهنة على نحو ملائم.

واتباع نهج متوازن حيال الركائز الثلاث أمر ضروري. وينبغي أن يعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ مجموعة تدابير ملموسة وفعالة وعملية وتحظى بتوافق الآراء لتكثيف الجهود الدولية لمكافحة الانتشار ومواصلة مساعي نزع السلاح وكفالة التطوير المسؤول للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل البلدان التي ترغب في تطوير قدراتها في ذلك المجال. ولبلوغ تلك الأهداف، قدم الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاقتراحات التطلعية بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، لإدراجها في خطة عمل يعتمدها المؤتمر الاستعراضي.

وفي مجال عدم الانتشار، اقترح الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، اتخاذ إجراءات حازمة في مواجهة أزمات الانتشار، وتحديد الآثار المترتبة على عدم امتثال الدولة الأطراف لالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب المعاهدة، وإضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه، وإجراء تحسينات في الأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية، وتعزيز ضوابط التصدير، والتعاون في

وتقييدا بالحد الزمني، سادلي بنسخة مختصرة اختصارا طفيفا من بياني. ويجري حاليا توزيع النص الرسمي الكامل في القاعة.

على الرغم من الزخم الإيجابي المتجدد في مجال تحديد الأسلحة عالميا، ما زال الأمن الدولي يتعرض للخطر والتهديد، عالميا وإقليميا على السواء، بسبب انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وكذلك نتيجة خطر حصول جهات فاعلة من غير الدول على هذه الأسلحة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن للقرار الهام ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعم الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقا لمادتها السادسة وعنصرها ما في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب علينا الحفاظ على سلطتها وسلامتها وتعزيزهما. وسواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جميع الأهداف الواردة في المعاهدة. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته جميع الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة حتى الآن إلى أن تنضم إليها بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لما اتخذ من مقررات وقرار في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتبنيها لعام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ وسيأخذ الاتحاد الأوروبي الحالة الراهنة في الاعتبار.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتمكن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من اتخاذ القرارات الإجرائية اللازمة. وبينما ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به

القيام بتعبئة عامة لنزع السلاح في جميع مجالات نزع السلاح الأخرى.

والاتحاد الأوروبي لديه اقتراحات طموحة بنفس الدرجة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتشمل تلك الاقتراحات، على سبيل المثال، مساعدة البلدان في التخطيط لاحتياجاتها من الطاقة وتقييمها؛ وكفالة التطوير المسؤول للطاقة النووية في أفضل الظروف من حيث الأمان والأمن وعدم الانتشار؛ ودعم برامج المساعدة التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق الأمن النووي التابع للوكالة؛ وتشجيع الدول على الانضمام إلى جميع الاتفاقيات النووية الرئيسية ذات الصلة؛ وتعزيز الإدارة المسؤولة للوقود المستهلك والنفايات النووية؛ والتشجيع الفعال للنهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود النووي، بما في ذلك قرارنا بتقديم دعم مالي يصل إلى ٢٥ مليون يورو لمبادرة إنشاء مصرف للوقود النووي تابع للوكالة. واقترح الاتحاد الأوروبي كذلك أن ينشئ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار إطاراً للتعامل مع تبعات أي قرار بالانسحاب من المعاهدة.

إن نظام عدم الانتشار الدولي يواجه تحديات كبيرة. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بشدة تجربة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجهاز متفجر نووي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، وكذلك إطلاقها لقذيفة بعيدة المدى في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وهما العملاقان اللذان انتهكا بوضوح قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦). وتقوض هذه الإجراءات استقرار شبه الجزيرة الكورية وتمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويبحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الإحجام عن أي أنشطة أخرى من هذا القبيل وعلى التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية والعودة إلى المحادثات السداسية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة للامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار

وضع خطط متعددة الأطراف لتكون بدائل عملية وذات مصداقية لتنمية القدرات في مجال التخصيب وإعادة المعالجة على الصعيد الوطني حصراً، وفرض جزاءات جنائية وطنية ضد أعمال الانتشار، وتطوير تكنولوجيات مقاومة للانتشار وملائمة للضمانات.

ويذكر الاتحاد الأوروبي أيضاً بمبادرات نزع السلاح التي قدمناها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ ويواصل تشجيع المجتمع الدولي على الترويج للتصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصفة خاصة، وعلى استكمال نظام التحقق الخاص بها وتفكيك جميع مرافق التجارب النووية في أقرب وقت ممكن بطريقة شفافة ومفتوحة أمام المجتمع الدولي؛ والبداية بدون إبطاء في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على الأساس المتفق عليه في المقرر CD/1864 والانتهاء من المفاوضات في موعد مبكر، وتطبيق وقف اختياري فوري لإنتاج هذه المواد، وكذلك تفكيك المرافق المخصصة لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية؛ واتخاذ الدول النووية تدابير لبناء الثقة وضمان الشفافية؛ والاستكمال المبكر للمفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن عقد اتفاق ملزم قانوناً خلفاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وإجراء خفض شامل في مخزون الأسلحة النووية في العالم وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة من قبل الدول التي تمتلك أكبر الترسنات منها؛ وأخذ الدول التي تمتلك أسلحة نووية تكتيكية هذه الأسلحة في الحسبان في إطار العمليات العامة التي تنفذها لتقييد الأسلحة ونزع السلاح، بهدف خفضها وإزالتها؛ والشروع في مشاورات بشأن وضع معاهدة متعددة الأطراف لحظر القذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى؛ وتقييد الجميع بمدونة لاهاي لقواعد السلوك وتنفيذها؛ ومواصلة التشديد على الحاجة إلى

والاتحاد الأوروبي يشدد على الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد مدى وفاء الدول بتعهداتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي. ويعرب الاتحاد عن خالص تقديره للمدير العام البرادعي على فترة ولايته الناجحة في رئاسة الوكالة ويهنئ خلفه، السفير أمانو.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بمكافحة الإرهاب النووي وهو يدعم جميع التدابير التي تستهدف منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو المواد ذات الصلة بها. ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على وجه الخصوص، دور حاسم في ذلك الصدد. ومما يثلج صدر الاتحاد الأوروبي أيضا مبادرة الولايات المتحدة بخصوص بذل جهود دولية جديدة لتأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر في أنحاء العالم، والاتحاد مستعد للعمل من أجل بلوغ ذلك الهدف.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بوضع ضوابط قوية ومنسقة دوليا للصادرات استكمالا لواجباتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونؤيد مواصلة تعزيز مجموعة موردي المواد النووية.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أكبر أهمية على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن واستكمال نظام التحقق الخاص بها. فالمعاهدة ذات أهمية حاسمة لزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويشيد الاتحاد بالزخم الجديد نحو المزيد من التصديقات على المعاهدة، الذي أحدثه إعلان الرئيس أوباما أن حكومة الولايات المتحدة ستسعى فورا وبشكل حثيث من أجل تصديق ذلك البلد على المعاهدة. والاتحاد الأوروبي لن يدخر وسعا في سبيل تشجيع الدول القليلة المتبقية في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة مبكرا.

و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤيد الاتحاد تماما القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) ويدعو إلى تنفيذه بسرعة وبقوة. والرسالة التي بعثت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مجلس الأمن في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتسعى فيها جاهدة إلى تحدي تنفيذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، تتضمن مزيدا من الاستفزات للمجتمع الدولي.

إن إيران، مثلها في ذلك مثل أي دولة أخرى طرف في معاهدة عدم الانتشار، لها حق غير قابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية. لكن المجتمع الدولي يتعين أن يتأكد من أن إيران تتمثل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقها للضمانات. والأنشطة النووية السرية لإيران، بما في ذلك إنشاء مرفق سري لتخصيب اليورانيوم في قم وتركيب برنامجها النووي ورفضها التعاون بصورة فعالة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات، تلقي بظلال كثيفة من الشك على الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي. ونشدد على أن إيران تتحمل المسؤولية عن استعادة الثقة الدولية بهذا الخصوص. ونحث إيران على متابعة الاجتماع المعقود في جنيف في ١ تشرين الأول/أكتوبر باتخاذ تدابير ملموسة، بما في ذلك توفير الشفافية الكاملة بخصوص مشروع قم.

والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا دعمه المطلق لجهود إيجاد حل تفاوضي طويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية في إطار القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن. ويحث الاتحاد إيران على الامتثال التام لجميع تلك القرارات وعلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإتاحة ما تطلبه الوكالة من معلومات ومن إمكانية الوصول. والاتحاد الأوروبي ما زال ملتزما التزاما ثابتا باتخاذ نهج ذي مسارين. وندعو إيران إلى العمل بشكل جدي مع المجتمع الدولي بروح الاحترام المتبادل بغية إيجاد حل تفاوضي يراعي مصالح إيران وشواغل المجتمع الدولي أيضا.

والاتفاقيات التي تحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية أن تفعل ذلك وأن تعقد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملا وبروتوكولا إضافيا. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك السياق، نشير إلى اقتراحنا المقدم في أيار/مايو هذا العام لعقد حلقة دراسية بشأن أمن الشرق الأوسط وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح قبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ما زالت هناك تهديدات وتحديات خطيرة ويجب علينا أن نواجهها بتصميم. غير أننا نلاحظ بارتياح الزخم المتزايد نحو التقدم باتجاه بلوغ الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول إلى اغتنام هذه الفرصة.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):

لأستراليا تاريخ من النشاط المتسم بقوة العزيمة في دعم عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وقد أعاد رئيس وزراء أستراليا، السيد رود في بيانه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي التأكيد على التزام أستراليا بالعمل مع الدول الأخرى لتحقيق ذلك الهدف.

ودفع ذلك الالتزام أستراليا، وصديقتنا العزيزة وشريكنا اليابان، إلى إنشاء اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وتهدف اللجنة إلى إيجاد توافق الآراء السياسي وعلى صعيد السياسات اللازم لإحراز نتائج حقيقية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح قبل وأثناء المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وبعد ذلك.

ونتطلع إلى أن تضطلع الدول الحائزة لأسلحة نووية بدور ريادي. وقد شعرنا بتشجيع كبير من إعادة الرئيس

والاتحاد الأوروبي يرحب ترحيبا حارا بالقرار المتخذ في وقت سابق هذا العام في مؤتمر نزع السلاح بفتح مفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وفقا للمقرر CD/1864. فقد تأخرت هذه المعاهدة أكثر من اللازم ومن شأن النجاح في عقدها أن يشكل إسهاما كبيرا في جهود نزع السلاح النووي. ولئن كانت التأخيرات اللاحقة في البدء الفعلي للمفاوضات مخيبة للآمال بشدة، فإن الاتحاد الأوروبي يثق بأن جميع الدول الأعضاء في المؤتمر ستشارك على نحو بناء في تلك المفاوضات، وكذلك في العمل الفني بشأن المسائل الأخرى المدرجة في برنامج العمل، عندما يستأنف المؤتمر أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

والضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية يمكن أن يكون لها دور هام في نظام معاهدة عدم الانتشار ويمكن أن تعمل حافزا للتخلي عن حيازة أسلحة الدمار الشامل. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتشجيع على مواصلة النظر في الضمانات الأمنية.

ما زال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا، على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩.

والاتحاد الأوروبي ما زال ملتزما أيضا بالتنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن ومؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ويدعو الاتحاد جميع دول المنطقة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ويمكن التحقق منها بصورة فعالة. وينبغي لجميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار

عدم الانتشار. وتنطلع إلى أن تخفض الدول التي تمتلك أسلحة نووية، في إطار المعاهدة وخارجها على السواء، أعداد تلك الأسلحة وأن تعيد تقييم دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية وأن تحد منه وأن تواصل خفض الوضع التشغيلي لأسلحتها النووية بطرق تعزز الأمن والاستقرار العالميين.

لكن عبء المسؤولية عن نزع السلاح النووي لا يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها. فإخلاء العالم من الأسلحة النووية يتطلب التزاما قويا بنفس القدر من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم امتلاك أسلحة نووية وقبول فرض رقابة دولية صارمة على مرافقها النووية السلمية. وتعهدت الغالبية العظمى من دول العالم، بما في ذلك أستراليا، بالتزامات من هذا القبيل. وهي تنفذها بكل دقة لأنها ترى أن القيام بذلك في مصلحة أمنها الوطني. لكن تصرفات بعض الدول تقوض توافق الآراء العالمي على احتواء انتشار الأسلحة النووية.

والتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكان آخرها في أيار/مايو ٢٠٠٩، تتعارض بشدة مع الزخم المتجدد بشأن نزع السلاح النووي. وتأتي تلك التجارب استمرارا لتاريخ من عدم امتثال ذلك البلد لالتزاماته بموجب الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحيده لقرارات مجلس الأمن. وقد بعث قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) برسالة واضحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أن المجتمع الدولي يتوقع منها التقيد بالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعهدات التي قدمتها في المحادثات السداسية بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى المحادثات السداسية بدون تأخير والعمل على نحو بناء باتجاه نزع السلاح النووي.

أوباما التأكيد بجسارة على الالتزام بإخلاء العالم من الأسلحة النووية في الخطاب الذي ألقاه في براغ في ٥ نيسان/أبريل. ودعم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، اللذين يمتلكان نحو ٩٥ في المائة من الأسلحة النووية في العالم، لذلك الهدف يساعد في توليد زخم أكبر باتجاه نزع السلاح النووي مقارنة بأي وقت مضى منذ طفرة النشاط الدولي في التسعينيات من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة. ومما زاد من ذلك الزخم اتخاذ مجلس الأمن بتوافق الآراء للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

ترحب أستراليا ترحيبا حارا بإعلان الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عن نيتهما التفاوض لعقد اتفاق ملزم قانونا ويمكن التحقق منه ليخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها قبل انتهاء صلاحية المعاهدة في نهاية هذا العام. وثمة مفاوضات مكثفة جارية. ونأمل أن تنجح وأن تؤدي إلى استمرار تخفيضات الأسلحة على نحو ثنائي بين البلدين وإلى دفع بلدان أخرى إلى القيام بعمل مماثل.

ومما يثلج صدر أستراليا أيضا القرارات التي اتخذتها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية - قرار المملكة المتحدة بخفض أسطولها من غواصات ترايدنت وعدد الرؤوس الحربية النووية لديها وقرار فرنسا بخفض قدرتها من الرؤوس الحربية النووية إلى أقل من ٣٠٠ وتفكيك المرافق التي تنتج المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وبيان الصين الذي تعلن فيه التزامها بإخلاء العالم من الأسلحة النووية.

وبرغم كل تلك الخطوات الإيجابية، فإن أستراليا تسعى إلى إجراء تخفيضات أعمق وأسرع ولا رجعة فيها وأكثر شفافية في الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة

بالمصادقة على المعاهدة والعمل مع الآخرين بغية بدء نفاذها، وذلك حتى يتم حظر التجارب النووية بصورة دائمة.

كما ترحب أستراليا بما أعربت عنه الصين وإندونيسيا مؤخرا من دعم للمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها. ولا نزال نناشد جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، لا سيما الدول التسع التي لا بد من تصديقها على المعاهدة لكي يتم بدء نفاذها، أن تفعل ذلك بدون إبطاء.

وستقدم أستراليا مشروع القرار المتعلق بعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه الدورة للجنة الأولى، وهي تحت جميع الدول على تأييد نص قوي. وباعتبار أستراليا من بين الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح، فإنها عملت بدون كلل مع زملائنا في مبادرة الرؤساء الستة وجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بغية اعتماد برنامج عمل متوازن، بما في ذلك البدء بالمفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها، وهو هدف ينشده المجتمع الدولي منذ أمد طويل.

غير أن مؤتمر نزع السلاح، وعلى الرغم من الاتفاق التاريخي الذي أبرم في ٢٩ أيار/مايو بغية اعتماد برنامج عمل، لم يتمكن من تنفيذ برنامج العمل. ويبدو أن أسباب ذلك كانت هي الخمول المؤسسي، وعلى نحو أهم، ظن ثلة قليلة من الدول أن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية قد لا يخدم مصالحها الأمنية. وسيكون هذا الظن، إن ثبت، منافيا للاتجاهات الدولية الحالية وسيثير بالغ القلق. وإذا أريد للمؤتمر ألا يفقد صلاحيته، يجب عليه أن يمضي قدما بصورة أسرع في عام ٢٠١٠ ليس لاعتماد برنامج عمل فحسب، وإنما أيضا لبدء العمل والمفاوضات. وللقيام بذلك، قد نحتاج أيضا إلى العمل على المستويات السياسية خارج المؤتمر لإقناع الدول المتعنتة بأن وقف إنتاج

ومما يدعو إلى القلق البالغ أيضا رفض إيران الالتزام بقرارات مجلس الأمن الملزمة وعدم تعاونها بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعزز الكشف مؤخرا عن مرفق التخصيب الثاني السري في إيران ما لأستراليا والمجتمع الدولي من شواغل حيال برنامج إيران النووي. وإلحاقا بالاجتماع الذي عقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، نحن نشجع إيران على العمل بمجدية مع المجتمع الدولي بغية معالجة تلك الشواغل.

وينبغي لجميع الدول أن تتخذ تدابير فعالة لكفالة سلامة وأمن المواد النووية. ولا يزال احتمال وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين يثير قلقا بالغاً. وترحب أستراليا ترحيبا حاراً بمؤتمر القمة المتعلق بالأسلحة النووية الذي ينوي الرئيس أوباما عقده في عام ٢٠١٠. وندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويمكن للقرارات المتخذة في اللجنة الأولى أن تساعد على حشد الدعم السياسي اللازم للخطوات العملية نحو تعزيز عدم انتشار ونزع السلاح. ونأمل أن تشهد دورة اللجنة لهذا العام ازدياد التأييد لمشروع القرار الذي تقدمه اليابان كل سنة بشأن تحديد العزم على إزالة الأسلحة النووية. وتقدم أستراليا مشروع القرار هذا وتؤيده بشدة.

وهذا العام، ستكون أستراليا في طليعة مقدمي مشروع القرار السنوي بشأن معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية. ونحث جميع الدول على تأييده. وخلال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي، شهدنا تجدد الزخم لبدء نفاذ المعاهدة. ورحبت أستراليا بمشاركة الولايات المتحدة في مؤتمر من المؤتمرات التي تعقد بموجب المادة الرابعة عشرة لأول مرة خلال عقد تقريبا، وأيدت بشدة التزام الرئيس أوباما بالمضي قدما فيما يتعلق

حاسمة وهادفة. ويجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تغتنم هذه الفرصة.

وعلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أن يحدد تأكيد المنافع الأمنية الجماعية التي توفرها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويحقق النتائج عبر الأركان الثلاثة كافة: أي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلاوة على قيام المؤتمر باستعراض مفصل للمعاهدة، ينبغي له أن يضع شكلا من أشكال خطة العمل. وفيما يتعلق بالركن الأول، يمكن لخطة العمل هاته أن تتخذ شكلا يتماشى مع الخطوات العملية الـ ١٣ المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وينبغي أن تغتنم الفرصة التي تتيحها دورة اللجنة الأولى لحشد دعم قوي للنتائج الجيدة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي لجميع الدول، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغير الأطراف فيها، أن تتعهد بالتزامات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتمثل لها. وتدعو أستراليا الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - أي الهند وباكستان وإسرائيل - إلى الانضمام إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وفي غضون ذلك، نحثها على قبول مبادئ عدم الانتشار ونزع السلاح إلى أقصى حد ممكن.

وقد أشرت في مستهل هذا البيان إلى اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي التي أنشأتها أستراليا واليابان في العام الماضي. وتروم تلك اللجنة المستقلة، التي يشترك في رئاستها وزير الخارجية الأسترالي السابق غاريت إيفانس ووزير الخارجية الياباني السابق يوريكو كاواغوشي، إعداد تقرير شامل وواقعي وقابل للتنفيذ وعملي المنحى في وقت مبكر من عام ٢٠١٠.

المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يعزز أمن الجميع.

ويسر أستراليا أن تؤيد عددا من مشاريع قرارات هذا العام المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويجسد ذلك الأمر دعمنا التاريخي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي توصلت إلى إنشائها الدول الإقليمية بحرية. ونفتخر بدورنا باعتبارنا من مؤسسي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. ونرحب ترحيبا حارا ببدء نفاذ معاهدة بليندايا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في عام ٢٠٠٩. وببدء نفاذ معاهدة بليندايا، تكون المعاهدة مقترنة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا - قد أنشأت فعلا منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

وتعود المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أعضائها بمنافع أمنية عملية، بما في ذلك من خلال انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكولات التي تتضمن تقديم ضمانات أمنية سلبية. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بعد بالمصادقة والتوقيع على بروتوكولات مختلف معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك. ونتطلع إلى المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها المقترح عقده في عام ٢٠١٠.

وتنعد دورة اللجنة الأولى هذه قبل ستة أشهر من عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وبالنظر إلى تجديد قادة العالم لطاقتهم وتركيزهم على جدول أعمال نزع السلاح، من المحتمل أن يشكل المؤتمر الاستعراضي الجهود المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح في المستقبل بصورة

تماما بتنفيذ المعاهدة بأركانها الثلاثة التي تعزز بعضها بعضا: أي عدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ونزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

ونحن ندافع عن معاملة هذه الأركان على نحو متوازن. ويسرنا أن نلاحظ أن هذا النهج حظي بدعم متزايد على مدى الأعوام الماضية. غير أنه لا يزال يتعين علينا مواصلة تعزيز سلامة ومصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال الإقرار العالمي بأهمية معاملة هذه الأبعاد الثلاثة بصورة متساوية.

ونشدد على الدور الأساسي والفريد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من التزامات الدول بعدم انتشار الأسلحة النووية وكفالة تطوير أوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية من لدن البلدان التي تسعى إلى تطوير قدراتها في هذا الميدان. ولذلك، فإننا ملتزمون بالامتثال التام للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية، التي نرى أنها تشكل معايير التحقق الحالية، وناشد جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بالمصادقة على هذه الصكوك وتنفيذها أن تفعل ذلك بدون تأخير.

وباعتبار نزع السلاح النووي ركنا من الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يتطلب اتخاذ نهج تدريجي لكنه مستدام. ويشكل تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو قاطع بأن تستكمل الإزالة الكاملة لترساناتها النووية أحد أكبر الإنجازات التي حققتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب الآن دعم هذه المسؤولية وتنفيذها، استنادا إلى المادة السادسة من المعاهدة والخطوات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٠.

ونتوقع أن يقدم التقرير توصيات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فضلا عما بينها من علاقات مترابطة. وقد عقدت اللجنة في جميع المناطق اجتماعات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغير الأطراف فيها. وعقدت اللجنة اجتماعات في واشنطن العاصمة، وموسكو، وبيجين، وسانتياغو، والقاهرة ونيودلهي، وستعقد اجتماعا آخر قريبا في هيروشيما. وبفضل نهجها الجامع واتصالاتها المكثفة، تمكنت اللجنة من إيجاد أفكار قيمة جديدة تأمل أنها ستساعد على تشكيل التفكير العالمي وبناء توافق للآراء في سياق مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبعده.

وأخيرا، ستشجع أستراليا على تحقيق نتائج قوية في هذه اللجنة لأنها في جوهرها تستحق كل العناء، وستساعد على إيجاد الزخم اللازم لكفالة إحراز نتائج ناجحة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ولأنها ستعزز الأمن للجميع.

السيد يورداكول (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد سلطنا الضوء على العناصر الأساسية لموقف تركيا إزاء الأسلحة النووية في المناقشة العامة في الأسبوع الماضي. واليوم، سأستفيض بشأن مختلف جوانب موقفنا في هذا المجال.

إن تركيا، على غرار العديد من الدول الأخرى، تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة للنظام الدولي المعني بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وهي عازمة على دعم قابلية المعاهدة للبقاء. وتقر تركيا بأن التنفيذ الكامل والشامل للمعاهدة سيشكل إسهاما فريدا في صون السلم والأمن الدوليين. ولا نزال ملتزمين

الانتشار. أما بعد، فيجب علينا أيضاً أن نكفل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان عدم الانحراف عن البرامج النووية السلمية. وبذلك فإن الحق في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية ينطوي على تحمل كل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار مسؤولية والتزاماً صارمين فيما يتعلق بعدم الانتشار.

وتشجعنا الأجواء الإيجابية والبناءة التي سادت في اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في وقت سابق من هذا العام. ويجدونا وطيده الأمل في أن يؤدي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أيضاً إلى نتيجة ناجحة. وستواصل تركيا العمل بصورة بناءة على تحقيق ذلك الهدف. ويمكن لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والنفاد المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يسهما في نجاح المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن للأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى أن توفر مزيداً من الأمن لأي بلد في هذا العصر. وعلى النقيض من ذلك، فإن حيازة تلك الأسلحة والسعي إلى الحصول عليها يقوضان الأمن والاستقرار الإقليميين. وبالتالي، تولي تركيا بالغ الأهمية لجميع الخطوات الهادفة صوب إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يمكن التحقق منها فعلاً، لا سيما في الشرق الأوسط، وتؤيد تلك الخطوات. وتركيا على اقتناع أيضاً بأن الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً التي توفرها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ستعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نعتبر إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية أولوية إقليمية وعالمية. وباعتبار تركيا الرئيس الحالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

وفي هذا السياق، نرحب بما اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية من خطوات حتى الآن لخفض ترساناتها النووية. ونرحب، بشكل خاص، بالجهود الرامية إلى الاستعاضة عن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بصك جديد ملزم قانوناً بحلول نهاية هذا العام، ونشجع تلك الجهود.

وعليه، نود أن نذكر بمبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية. ونعتقد أن إحراز تقدم لا رجعة عنه بشأن نزع السلاح النووي سيعزز أيضاً الركنين الآخرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لعدم انتشار الأسلحة النووية أن يقترن، خصوصاً، بنزع السلاح النووي. ولصون السلم والأمن الدوليين، لا بد من منع انتشار الأسلحة النووية، الذي يشكل خطوة لا غنى عنها صوب تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن هذا المنطلق، ما فتئت تركيا تدعو إلى النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في سياق مؤتمر نزع السلاح. كما ندعو إلى توطيد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز دورها في الدفع قدماً بالاستخدامات المأمونة والسلمية للتكنولوجيا النووية. ونحث جميع الدول أيضاً على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي للدول، في إطار امتثالها التام لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، أن تتمتع بفرص الحصول على التكنولوجيا النووية المدنية بدون قيود، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أن من شأن ذلك الإسهام في مواصلة تعزيز عالمية نظام معاهدة عدم

المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نولي أهمية قصوى للتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وتأمل تركيا في أن تنهياً الظروف المؤاتية لعودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، واستئناف الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفير الضمانات الشاملة. وفي نفس الوقت، فإننا نلتزم بالتوصل إلى حل تفاوضي، ونقر بأهمية تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى محادثات الأطراف الستة، التي نعتبرها أفضل وسيلة لإحراز تقدم ملموس ولا رجعة عنه صوب السلام والأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة.

ولتعزيز السلم والأمن الدوليين، لا بد من تحديد الأسلحة وعدم الانتشار استناداً إلى المعاهدات. وندعو جميع الأطراف إلى تجديد وإعادة تأكيد التزاماتها بمبادئ وأهداف هذه الصكوك، ومضاعفة جهودها لبلورة صكوك جديدة حتى يتسنى للأجيال القادمة التمتع بقدر أكبر من السلامة والأمن في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو يوم الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٠٠. وأحث الوفود على احترام ذلك الموعد النهائي لتمكين الأمانة العامة من تجهيز الوثائق في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.